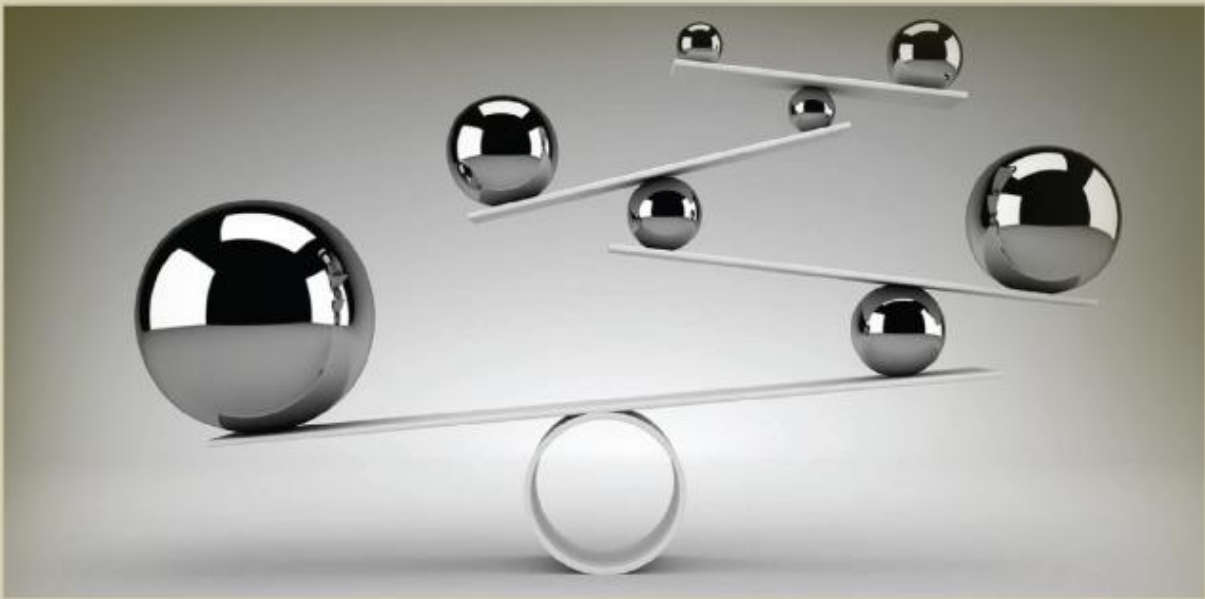


نظريّة
العَدَالَة الاجتماعيّة
في التشريع الإسلاميّ

دراسة تأصيلية مقارنة بالنظريات الوضعيّة



د. أبونصر بن محمد شخار



نشر جمعية التراث
الجزائر

الطبعة الأولى

شعبان 1442هـ / مارس 2021م

تُعدّ قضية "العدالة الاجتماعية" من أهم القضايا الاجتماعية والسياسية قديماً وحديثاً، وكانت سبباً محورياً لقيام ثورات عديدة في التاريخ البشري القديم والحديث والمعاصر، ولا تزال الشغل الشاغل للنشطين في السياسة وحقوق الإنسان وحركات المجتمع المدني، وهي القضية الأكثر حضوراً في الدراسات المعاصرة في الفلسفة السياسية والقانون، وتتباين الرؤى والنظريات في مفهوم العدل الاجتماعي وفي وسائل تحقيقه، وتختلف في تحديد شكل المنظومة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتيح "أعدل" توزيع للفرص بين أفراد المجتمع للتمتع بالحقوق، والحصول على النصيب "العادل" من ثروة المجتمع، وكبح فروقات الثروة الكبيرة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وانتشار الفقر والاستغلال.

ويزداد حضور الموضوع أكثر في العقود الأخيرة، بحيث يشهد العالم تزايداً متسارعاً في فروقات الثروة، بين الأفراد وبين الدول، وزيادة مطردة في معدلات الفقر، فحسب إحصائيات مركز أبحاث مجموعة Credit-suisse لسنة 2017 فإن 0.7% من البشر يحوزون على 45.9% من ثروة العالم، و70% من البشر يتقاسمون 2.7% من ثروة العالم⁽¹⁾، مما أدى إلى توالي الأزمات المالية والاقتصادية، وما نتج عنها من آثار سلبية على السلم الاجتماعي، من هنا أصبح موضوع مراجعة المنظومة الرأسمالية المعاصرة - في جانبها الاقتصادي والقانوني والسياسي، وفي منطلقاتها الأيديولوجية الفكرية - أمراً حاضراً بجدية في الأوساط البحثية، مع القناعة بوجود مشكلات هيكلية في النظام العالمي؛ بحيث لم تعد السياسات الضريبية وبرامج التأمين الاجتماعي قادرة لوحدها على الحد منها، كما أن الآثار السيئة لهذا النظام على الإنسان والمجتمع والبيئة تستوجب منهجيات تحليلية أكثر رحابة وتحوراً من الإطار الهادي الضيق.

وفي هذا السياق تزداد مسؤولية المسلم ليسهم إسهاماً مؤثراً في هذا النقاش العالمي الجاد، ويعرض ما لديه من نظرية تشريعية تهدي البشرية إلى سواء السبيل، وتؤكدت هذه المسؤولية لما انتقل هذا النقاش إلى الدائرة الإسلامية موازاة مع حراك الثورات العربية، وما حملته من شعارات متعلقة بقضية "العدالة الاجتماعية" بشكل مكثف، فلم يعد مقبولا أن يقف المسلمون موقف المتلقي السلبي الذي لا تتعدى نظراته للموضوع الترجمة والشرح لمنظومات مستوردة منبثة عن سياقهم الاجتماعي والتصوري، من دون إسهام حقيقي مستهد بحكمة الوحي والميراث الفكري الضخم للأمم.

وتحقيق العدالة يعدّ من المقاصد الكبرى لإرسال الرسل وإنزال الكتب: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾⁽²⁾، ومن تمام الكمال للتشريع الإلهي أن

(1) Credit-suisse Research Institute, Global Wealth Databook 2017, p21. Oxfam, January 20, 2014a, Working for the Few: Political Capture and Economic Inequality. Oxfam, January 2015, Wealth: Having It All and Wanting More.

(2) سورة الحديد، الآية 25.

يكون له منظوره الخاص لقضية "العدالة الاجتماعية" ومفهومها وفلسفتها، يتأسس على تصورٍ كوني شامل، تتوزع آلياته التنفيذية على مختلف الفروع التشريعية التي تضبط المعاملات المالية والسياسية والاجتماعية والأسرية، لتكوّن منظومة قانونية متكاملة تقصد إلى تحقيق العدل والإحسان وسعادة الفرد ورفاه المجتمع.

وتأتي هذه الدراسة محاولة الكشف عن الرؤية المتكاملة للتشريع الإسلامي حول قضية العدالة الاجتماعية، مبيّنة لفلسفتها ومقوماتها وآلياتها ومقاصدها الجزئية والكلية، ومجيبة عن الإشكالات المعاصرة في الموضوع من منظور التشريع الإسلامي، مع جمعٍ منهجي لشتات الفروع الفقهية التي تقيم حدود هذه النظرية وأركانها، والمقارنة المستمرة بالنظريات الوضعية السائدة في الوقت المعاصر. فكانت أهداف هذه الدراسة:

1. بيان الإطار المفهومي الذي تستند إليه نظرية العدالة الاجتماعية ضمن الرؤية المعرفية الكونية لرسالة الإسلام، والوقوف على موقع قضية العدالة الاجتماعية من مقاصد الشريعة الإسلامية وفلسفتها، ومقارنتها مع أهم النظريات الفلسفية المعاصرة.
2. إبراز التصوّر الإسلامي لجذلية الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال التحليل المقاصدي المستبصر بأصول الاقتصاد الإسلامي.
3. تحليل أهم آليات السياسية المالية التي تؤسس للعدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي، مع المقارنة بأنظمة الرفاه المعاصرة.
4. دراسة أنظمة الرفاه المجتمعي والأسري في التشريع الإسلامي، وتحليل الأسس التصورية لنظرة الإسلام لسعادة الفرد والأسرة والمجتمع، مع اهتمام خاص بموضوع المرأة الذي أصبح من سمات البحث المعاصر في القضية.

ولا ريب أن أهمية هذه الدراسة تكمن في الحضور المكثف لموضوعها في العقود الأخيرة، مع ندرة الدراسات العربية والإسلامية الأصيلة في الموضوع، والمنطلقة من الرصيد الفكري لهذه الأمة، كما أن لأهمية هذه الدراسة وجوهاً أخرى يمكن إجمالها في هذه النقاط:

1. نظراً لارتفاع نسب الفقر في كثير من الدول الإسلامية وفي العالم، وازدياد فوارق توزيع الثروة، وما صاحب ذلك من كثافة النقاش حول وسائل الخروج من هذه الورطة المتفاقمة؛ يأتي هذا البحث ليحاول الإسهام في هذا النقاش، ببيان النظرة الإسلامية وتقديمها في قالب علمي معاصر، مع المقارنة مع مختلف الأنظمة الفلسفية والسياسية والاقتصادية الوضعية.
2. إن الصياغة العامة لنظرية العدالة الاجتماعية تبرز الجانب الإنساني في شريعة الله تعالى، وتؤكد على الفعالية الحضارية للفقه الإسلامي، وصلاحيته لكل زمان ومكان، كما تجلّي الروح المقاصدية للتشريع الإسلامي لتجعله مفتوحاً على التحليل العقلي.
3. الإسهام في تطوير منهجية التحليل المقاصدي وفن النظريات الفقهية، وذلك بتقديم بحث يحاول انتهاج منهج مقاصدي يتحرّى أقصى درجات المعقولية في تحليلاته، مستنداً إلى عدد كبير من

الدراسات الإحصائية المعاصرة، من عدة تخصصات معرفية، مع رصف أشتات الفروع التشريعية في نظرية قانونية كلية، لتقديم القانون الإسلامي في ثوب معاصر قشيب، يحفظ له حضوره العلمي، ويثبت له تأثيره في التغيير الاجتماعي والسياسي، خاصة مع المحاولات الحثيثة لتحجيده عن معترك الحياة.

وواجهت الدراسة عدة صعوبات، لعل أشدها هو الحاجة إلى تحليل مستند لعدة تخصصات (Multidisciplinary)، كما أن منهج التحليل المقاصدي يستدعي الرجوع إلى عدد غير قليل من الدراسات الإحصائية في الاقتصاد والاجتماع؛ لعرض المقصد الشرعي في ثوب علمي مستند إلى دراسات إحصائية، فلا يمكن الاعتماد على تأملات تحكّمية يقوم بها الفقيه، فالعلم المعاصر له منهجيته الخاصة في وصف الواقع وبيان المآلات، كما أن المصادقية تحتم علينا أن تكون أغلب الأبحاث المعتمدة في تحليل النظريات الوضعية من خارج الدائرة الإسلامية، وهذا يضيف للبحث صعوبة أخرى. واعتمدت الدراسة المناهج الكيفية (Qualitative) للطبيعة القانونية والفلسفية للبحث، كما توسلت منهجية التحليل المالي (Legal Impact Analysis) لردم الشقة بين المناهج المعيارية والوصفية (normative vs descriptive)، وبخصوص الاعتماد على الدراسات الإحصائية فقد اعتمدنا منهجية التحليل الثانوي (Secondary analysis).

وهذه الدراسة في أصلها رسالة للدكتوراه بعنوان: "نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي، مقوماتها وآلياتها وتطبيقاتها"، تقدمتُ بها في كلية "معارف الوحي والعلوم الإنسانية" بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، ونوقشت يوم 07 نوفمبر 2019م، وقد أجريتُ عليها بعض التعديل والتهذيب مع حذف بعض أجزاءها لتكون مناسبة للنشر، فالشكر موصول لكل من أسهم في إتمام هذا العمل من أساتذتي الأفاضل، والتحية مهداة لكل من ساندني من أهلي الأحباء وأصدقائي الأعزاء وإخواني الأكارم، والحمد لله تعالى الكريم أولاً وآخرها على توفيقه وتيسيره ولطفه.

أبونصر

nacer37@gmail.com

خاتمة

بعد هذه المسيرة الماتعة بين أروقة التشريع الإسلامي الفخمة، باحثين عن ملامح نظريته التشريعية في العدالة الاجتماعية، مصطححين معنا حزمة من الإشكالات التي أرهق بحثها البشرية؛ يمكننا أن نقرر بأن التشريع الإسلامي نظرية قانونية تشريعية متكاملة في قضية العدالة الاجتماعية، لها مقوماتها الفلسفية وآلياتها التشريعية، كما أن مبدأ "العدالة الاجتماعية" يُعدّ مقصداً شرعياً كلياً متكامل معه المقاصد الجزئية جميعها، ويقدم التشريع الإسلامي بأحكامه في مختلف الأبواب الفقهية نظرية متماسكة تحقق أعلى درجات العدالة الاجتماعية بمنهجية شاملة متوازنة، تجيب عن أهم الإشكالات المستعصية في المجال الفلسفي والقانوني للعدالة، وتعرض نظرتُه الكونية صيغَةً توافقية بين مبدأي الحرية والمساواة، والحق الخاص والخير العام، وتحجب فلسفتُه الأخلاقية عن جدلية الكفاءة والعدالة، ومفارقة حافز العمل والاستثمار، وتضبط أحكامه المتعلقة بالسوق ميزان العدل بين رأس المال والعمل، وتعمل قواعده في السياسة المالية على حماية ثروة المجتمع وضمان الفرص المتكافئة بين أفرادها، وتقود توجيهاته وأحكامه المجتمع إلى التآزر والتعاون بما يخفف من فاتورة الإنفاق العام، وبما يضمن استقلاليته عن السلطة، ويحفظ دوام حيويته التكافلية، ويضطلع نظامه الأسري بالحفاظ على دفع الأسرة وترابطها وتماسكها.

فهو نظام قانوني بديع يحقق تطلعات الإنسانية إلى الرفاه والعدالة، من دون انتهاك للحريات الفردية ولا قتل لحافز العمل ولا تفكيك للأنظمة الاجتماعية والأسرية ولا إرهاب للبيئة، وهي المعادلة التي عجزت الأنظمة البشرية على تحقيقها متكاملةً في إطار سعيها نحو العدالة الاجتماعية، فإن حققت الكفاءة ضيعت العدالة، وإن دعمت العدالة القومية انتهكت العدالة العالمية، وإن بنت الدولة حطمت المجتمع والأسرة، وإن اقتنصت وفرة المادة فقدت دفع الروح وسعادة النفس وألفة المجتمع. وإن النظرية الإسلامية بمزاوجتها بين الدافع الفطري والجزاء الأخروي والتربية الروحية التزكوية جعلت من الحرية الفردية والخير العام مبدئين لا يتناقضان، بل كان من مظاهر الحقوق الفردية المسارعة في الصالح العام، تحقيقاً للمصالح الدنيوية ونيلاً للأجر الأخروي العظيم، فجسدت الخير العام من دون قهر للحريات، وهي الصيغة التي عجزت الفلسفات الوضعية المادية عن التأسيس لها. كما أن للنظرية نظرة متوازنة لموضوع الرفاه الاجتماعي، تتأسس على شمولية النظرة للإنسان والكون والحياة، للمادة والروح، للفرد والمجتمع، للدنيا والآخرة، للعبادة والمعاملة، وفي ظل هذا الشمول والتوازن تستظل العدالة الاجتماعية الإسلامية، ومن أهم أبعاد ذلك الشمول أن التشريع الإسلامي نظام يتسم بالعالمية والإنسانية المطلقة في الزمان والمكان، ويصعب فهم حكم أحكامه إن أخذت أجزاء متناثرة، كما يعسر فهمها باستحضار البعد الفردي دون الجماعي، أو بُعد الأمة المفردة دون الإنساني العالمي، أو بُعد الرفاه المادي دون الرفاه الروحي النفسي، أو باعتبار مصلحة جيل دون الأجيال اللاحقة.

إن نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي هي منظومة رحمانية تعنى بحفظ ضروريات الإنسان الكبرى في روحه ونفسه وأسرته وعقله وماله، وهي منظومة قائمة على العدل والإحسان، ومقاربتها للمشكل الاقتصادي هي مقارنة متكاملة، تمتد من العقيدة وتربية الضمير والوازع الداخلي وترسيخ التصور السليم للحياة الدنيا، إلى التشريع والضبط بالوازع الخارجي والروادع العقابية، مما يجعلها قادرة على معالجة كثير من إشكالات العدالة الاجتماعية المعاصرة التي استعصت على الفكر الهادي ضيق المنظور.

وتتسم آليات العدالة الاجتماعية في الإسلام بالتوازن والوسطية، فهي تعمل على حماية المجتمع من سطوة السوق، وحفظ الأسرة من أنانية الفرد، وحصانة حقوق الفرد من هيمنة المجتمع، وتقوية وضعية الأمة في مقابل سلطة الدولة وتسلطها، وعلى توزيع الحافز بين الوازع الداخلي والخارجي، والديني والأخروي، وعلى الحفاظ على التوازن بين الملكية العامة والخاصة، وبين رأس المال والعمل، وبين رب العمل والعامل، وبين البائع المشتري، وبين الفاعلين الاقتصاديين في السوق، وبين الغني والفقير، وبين الرجل والمرأة، وبين الزوج والزوجة في الأسرة عبر توزيع محكم للأدوار وتكامل دقيق بين نظامي النفقات والمواريث، وبين الدولة والسوق والمجتمع، ويضطلع التشريع الإسلامي بتحقيق ذلك جميعه عبر آليات تشريعية دقيقة فصلناها خلال فصول هذا الكتاب.

فهي نظرية تشريعية متكاملة؛ لها تصورها الفلسفي الخاص، وأركانها التشريعية الحكيمة في فقه الدولة والسوق والأسرة والفرد، وخصائصها المتميزة من وسطية وشمول وتوازن، وهي فوق ذلك وقبله شريعة ربانية معجزة، قد ندرك جانباً من مقاصدها، وتخفى علينا جوانب ستكشفها توالي الأيام وإخفاقات البشر المتوالية بعيداً عن الهدى الإلهي.

وفي الأخير نوصي أن تتجه النخب المسلمة في مختلف المجالات والتخصصات لفهم أسرار الوحي ومنظومته التشريعية للإسهام بإبداع في مسيرة تطور الإنسان وفق إرادة خالقه به من الحياة الطيبة، والترفع عن الاجترار السلبي لما يقدمه الآخرون دون نقد ولا إسهام فعال، وعدم السقوط ضحية لهالة التفوق الهادي التي تخفي الإخفاقات الفادحة في المجالات الإنسانية الأخرى.

ونوصي بأن تهتم البحوث الشرعية بالموضوعات الاجتماعية المركبة، بالمنهج النقدي المقارن مع النظريات القانونية الوضعية، وهذا ما يمثل أساس التدافع المعرفي العالمي بين الأمم والثقافات، ونوصي بالتخفف من الفقه التجزيئي والاعتناء بفن النظريات الفقهية المؤسّس على المنهج المقاصدي، لتقديم منتج فكري يمكن له أن يقف نداً للمنظومات القانونية الوضعية التي تقدّم أنساقاً كلية للحياة، تبدأ من البناء الفلسفي الفكري إلى التقنين الفرعي، وهذا ما يدفع إلى الاجتهاد والتجديد بمنهج حكيم أصيل؛ يؤسس للمجتمع الراشد على منهج الله تعالى القويم، بعيداً عن التلفيق بين أفكار الشرق والغرب، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

فهرس موضوعات الكتاب

10	مقدمة.....
15	القسم الأول: التأسيس المفهومي والفلسفي لقضية العدالة الاجتماعية
16	الفصل الأول: العدالة الاجتماعية: تحليل مفهومي
16	أولاً: "العدالة": حفر في المفهوم.....
28	ثانياً: "العدالة الاجتماعية": نشأة المصطلح ودلالته.....
36	ثالثاً: الحاجة إلى نظرية إسلامية في العدالة الاجتماعية
45	الفصل الثاني: فلسفة العدالة الاجتماعية في النظريات الوضعية.....
45	مدخل: أثر الخلفية الفلسفية على تصورات العدالة الاجتماعية
51	أولاً: التوجّهات القائمة على مبدأ "أولوية الحرية والحق الفردي"
64	ثانياً: التوجّهات القائمة على مبدأ "أولوية المساواة والخير العام"
76	الفصل الثالث: فلسفة العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي
77	أولاً: موقع الدين من قضية العدالة الاجتماعية
87	ثانياً: فلسفة الحرية في التشريع الإسلامي.....
94	ثالثاً: المساواة في منظور الإسلام.....
100	رابعاً: العدالة الاجتماعية وفلسفة الحق في التشريع الإسلامي
113	الفصل الرابع: فلسفة الرفاه الاجتماعي في الإسلام
113	أولاً: الإنسان في بحث عن أساس للرفاه.....
119	ثانياً: خاصية الربانية في الرفاه الاجتماعي في الإسلام
125	ثالثاً: خاصية التوازن الاجتماعي للرفاه في الإسلام
141	القسم الثاني: الآليات الاقتصادية للعدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي
144	الفصل الخامس: العلاقة الجدلية بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية
145	أولاً: المقاربة الرأسالية لجدلية العدالة والكفاءة.....
145	1- العدالة الاجتماعية عبر اليد الخفية للسوق
154	2- أثر العدالة الاجتماعية على الكفاءة الاقتصادية.....
159	ثانياً: مقارنة التشريع الإسلامي للعلاقة الجدلية بين الكفاءة والعدالة
159	1- المشكلة الاقتصادية بين العدالة والكفاءة في الإسلام
163	2- كفاءة التوزيع على وسائل الإنتاج في الإسلام.....
169	3- الملكية الخاصة والقيود عليها في التشريع الإسلامي

4- الملكية الخاصة بين الكفاءة والعدالة	176
الفصل السادس: رأس المال والعدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي	179
أولاً: الصراع بين رأس المال والعمل	179
ثانياً: الربا والعدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي	184
1- الربا في الإسلام	184
2- الربا وسوء توزيع الثروة	191
3- الديون وخلق الائتمان والتوزيع الجائر	194
ثالثاً: رأس المال والعدالة الاجتماعية العالمية	199
رابعاً: التمويل "الإسلامي" والعدالة الاجتماعية	205
1- آلية التمويل بالمشاركة وتحقيق العدالة الاجتماعية	205
2- تجربة البنوك الإسلامية والعدالة الاجتماعية: رؤية ناقدة!	213
الفصل السابع: الاحتكار مهدداً للعدالة الاجتماعية	227
أولاً: مناطق الغبن في الاحتكار	227
ثانياً: أثر الوضع الاحتكاري على العدالة الاجتماعية	237
1- الاحتكار بين الكفاءة والعدالة	237
2- آليات مكافحة الاحتكار	240
 القسم الثالث: السياسة الشرعية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية	248
تمهيد: الحاجة إلى السياسة المالية	249
الفصل الثامن: أنظمة دولة الرفاه وخصائصها	255
أولاً: دولة الرفاه؛ المفهوم والنشأة	255
ثانياً: أنماط دولة الرفاه في الأنظمة السياسية المعاصرة	263
1- النمط الاجتماعي لدولة الرفاه	266
2- النظام الليبرالي	271
ثالثاً: إشكالات دولة الرفاه	274
1- إشكالات النمط الاجتماعي	274
2- إشكالات النمط الليبرالي للرفاه الهامشي	278
رابعاً: دولة الرفاه وتسكين آلام الرأسمالية	279
الفصل التاسع: الملكية العامة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية	284
أولاً: الإنفاق العام على تحقيق العدالة الاجتماعية	284

1- موارد الدولة في الإسلام	284
2- تخصيص مصارف بيت المال	287
3- خصائص الإنفاق العام	291
ثانيا: التوازن بين الملكية العامة والخاصة	295
ثالثا: الربيع وخطورته على العدالة الاجتماعية	299
رابعا: ملكية الأرض والثروات الطبيعية في التشريع المالي الإسلامي	303
الفصل العاشر: الزكاة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية	321
أولا: الزكاة وعدالة الجباية	322
ثانيا: الزكاة ودورها في التوازن الاجتماعي ورفاه الأفراد	331
1- التأثير الهيكلي للزكاة في المجتمع	333
2- ترسيخ الاحترام والكرامة الإنسانية	341
ثالثا: الزكاة وتوفيقها بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية	344
1- ضرورة تجديد أدوات توزيع الزكاة	344
2- صرف الزكاة على التعليم والتدريب المهني	348
3- الزكاة والتمويل الاستثماري	350

القسم الرابع: الآليات المجتمعية والأسرية للعدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي	355
الفصل الحادي عشر: الآليات المجتمعية للعدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي	358
أولا: جدلية الرفاه بين الدولة والسوق والمجتمع	358
ثانيا: الرفاه المجتمعي في المنظومة التشريعية الإسلامية	362
ثالثا: الوقف والعدالة الاجتماعية	369
1- مشروعية الوقف	369
2- موقع الوقف من نظرية العدالة الاجتماعية	373
3- التحديات المعاصرة للوقف	376
رابعا: التأمين المجتمعي	382
الفصل الثاني عشر: الآليات الأسرية للعدالة الاجتماعية	391
أولا: الأسرة وسياسات دولة الرفاه	391
1- الأسرة محور الرفاه الاجتماعي	391
2- أثر سياسات دولة الرفاه على استقرار الأسرة	395
ثانيا: نظام النفقات ودوره في رفاه الأسرة	399

400	1- النفقة بسبب الزوجية
404	2- النفقة على الأقارب
407	ثالثا: دور نظام الميراث في تحقيق الرفاه الأسري
407	1- المقاصد الحاكمة لمنظومة الميراث
413	2- نظام الميراث والعدالة الاجتماعية
418	3- نصيب المرأة وعدالة نظام الميراث في الإسلام
427	الفصل الثالث عشر: المرأة بين سوق العمل والرعاية الأسرية
428	مدخل: الإطار المنهجي لتحليل قضية عمل المرأة في التشريع الإسلامي
430	أولا: تحليل الخلفيات والدوافع المتعلقة بقضية "عمل المرأة"
430	1- الخلفيات الفكرية الحديثة لقضية "عمل المرأة"
435	2- الأسباب الاقتصادية والسياسية خلف قضية "عمل المرأة"
440	ثانيا: بيان الآثار والمآلات لقضية عمل المرأة
440	1- الآثار الاقتصادية لعمل المرأة
446	2- المآلات الاجتماعية لقضية عمل المرأة
449	ثالثا: المقاصد الشرعية الحاكمة في قضية عمل المرأة
450	1- الإسلام والمرأة
454	2- قضية "عمل المرأة" على ضوء النظرية الإسلامية للعدالة الاجتماعية
460	ملخص الدراسة
478	خاتمة
482	المصادر والمراجع